

في مداخلة الأخ امبارك حمية باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين

بناء الاقتصاد المغربي في حاجة ملحة إلى تحسين مستوى النمو وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية التي تنعكس سلبا على التنمية البشرية

أكد الأخ امبارك حمية (عضو الفريق الحركي بمجلس المستشارين)، أن النموذج التنموي المغربي المتسم على العموم بالنضج والمناعة لازال يواجه محدودية قدراته في بناء الاقتصاد المغربي . وأضاف الأخ حمية، في مداخلة باسم الفريق الحركي خلال مناقشة الميزانيات الفرعية برسم مشروع القانون المالي لسنة 2017 مجلس المستشارين، إن بناء الاقتصاد المغربي في حاجة ملحة إلى تحسين مستوى النمو الذي يخلق فرص الشغل، ويقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية التي تنعكس سلبا على التنمية البشرية. وتابع المتحدث أن الفريق الحركي ورغم كل هذه العوائق يمكنه الجزم بأن قانون المالية لسنة 2017 جاء لتثبيت ملامح وركائز نموذج تنموي مغربي، ينبني على مرتكزات محددة وأهداف مضبوطة. وفي مايلي نص مداخلة الأخ حمية :



نموذج تنموي مغربي، ينبني على مرتكزات محددة وأهداف مضبوطة.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي، في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدرج ضمن اختصاصات جميع اللجان الدائمة بمجلس المستشارين برسم مشروع القانون المالي لسنة 2017، وهي فرصة سانحة لنا للإدلاء بوجهات نظرنا وتصوراتنا حول السياسات العمومية وإشكالياتها في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

السيد الرئيس

اسمحوا لي أن نهنيئ أنفسنا جميعا، على الجهود التي يقوم بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في إطار الدفاع عن وحدة بلادنا الترابية، وكذا جهوده التي توجت بعودة بلادنا للإتحاد الإفريقي، مؤكداً تجددنا الدائم وراء جلالتنا، متشبثين بعدالة قضيتنا ومعيئين للدفاع عن وحدتنا الترابية، كما نقف وقفة إجلال وإكبار لأفراد القوات المسلحة الملكية، ورجال الدرك الملكي، ورجال الأمن الوطني، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، الساهرين على أمن وسلامة الوطن والمواطنين، تحت القيادة الرشيدة لقيادتها الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. كما ندعو الله تعالى أن يتغمد بواسع رحمته شهداء الوطن على ما أسدوه من تضحيات جسام في سبيل استقلال ونصرة وخدمة قضايا هذه الأمة، وفي مقدمتهم الملكين المجاهدين جلالة الملك محمد الخامس وجلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحيهما.

السيد الرئيس

إننا في الفريق الحركي ننوه بالجهود التي تبذلها وزارة الداخلية للنهوض بقطاع الأمن عبر العناية برجاله ونسائه، بغية توفير الاستقرار والأمن والأمان بالبلاد، والنهوض بالمجالات التنموية خصوصا التنمية البشرية، وفي هذا الإطار نشيد بما حققته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من إنجازات في مجال محاربة التهميش والإقصاء.

وفي مجال الجهوية المتقدمة الذي يعد تحديا ورهانا أمام بلادنا، نؤكد في فريقنا أنه لا بد من استثمار كل التراكمات الإيجابية التي حققناها في مجال الديمقراطية المحلية، وعلينا تجاوز الاختلالات التي أفرزتها التجارب السابقة، وذلك من خلال تدعيم الموارد المالية والبشرية للجهات مع إعادة توزيع الثروات الوطنية بشكل منصف يحقق التوازن بين الجهات .

السيد الرئيس

السيدات والسادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

إن النموذج التنموي المغربي المتسم على العموم بالنضج والمناعة لازال يواجه محدودية قدراته في بناء الاقتصاد المغربي الذي هو في حاجة ملحة إلى تحسين مستوى النمو الذي يخلق فرص الشغل، ويقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية التي تنعكس سلبا على التنمية البشرية، إلا أننا في الفريق الحركي رغم كل هذه العوائق يمكننا الجزم بأن قانون المالية لسنة 2017 جاء لتثبيت ملامح وركائز

خصوصا في المناطق الجبلية بسبب الظروف المناخية والكوارث الطبيعية ، و هي مناسبة ندعو فيها الوزارة الوصية لمنح الأولوية لهذه المناطق للاستفادة من صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية الذي رصدت له اعتمادات مهمة.

أما فيما يخص قطاع الصيد البحري، فإننا في فريقنا ننوه ونشيد باستراتيجية اليوتيس الواعدة والرامية إلى ترميم المنتجات البحرية، كما نطالب بضرورة اعتماد الصرامة، وتثبيد المراقبة من أجل المحافظة على المخزون الوطني البحري من أجل استدامة المصايد.

السيد الرئيس

وفيما يخص قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، فإنه لا يسعنا إلا أن نثمن الجهود المطردة التي تقوم بها الوزارة على جميع المستويات من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي وتأهيله، وفي هذا السياق فإننا ندعو إلى تكثيف هذه الجهود ورفع من وتيرتها بغية الرفع من جودة البنيات التحتية التي تعتبر العمود الفقري لكل انطلاقة كيفما كان نوعها اقتصادية واجتماعية أو ثقافية وغيرها، كما نأمل التوزيع العادل للإستثمارات العمومية القطاعية على مستوى سائر جهات المملكة، حتى يتم تدارك الفوارق التي تشكو منها عوض التركيز على بعض الجهات دون غيرها.

وبخصوص قطاع السكني والتعمير، لا فتوتنا الإشارة هنا أيضا إلى الإنتظارات المتعددة لدى المواطن لإيجاد حلول ناجعة لبعض الإشكالات مثل غياب وثائق التعمير وتنامي ظاهرة البناء العشوائي، وتعدد إيجاد الحلول لمشاكل أراضي الجموع وكذا تصاميم التهيئة، كما نتطلع إلى تعجيل الحكومة بإخراج الإطار القانوني الخاص بالتعمير في المجال القروي في اتجاه إضفاء المرونة وتبسيط المساطر في هذا القطاع الحيوي والهام.

السيد الرئيس

تكلم بعض جهات نظرنا بخصوص بعض مشاريع الميزانيات القطاعية، نعلن تصويتنا بالإيجاب على الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات كل لجنة على حدة.

وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الدستورية، حدثا تاريخيا وتتويجا لمسلسل إصلاح القضاء ببلادنا واستقلاليتها، تم من خلاله تعزيز مكانة القضاء في البناء المؤسسي الوطني والارتقاء بالسلطة القضائية إلى سلطة قائمة الذات، مستقلة عن السلطين التشريعية والتنفيذية.

كما نتمنى أن تساعد اعتمادات ميزانية 2017 على تنفيذ البرامج وتحقيق طموحات الوزارة وبلورة توجهاتها المستقبلية، وتزليل مضامين ميثاق إصلاح منظومة العدالة ومقتضيات الدستور بشأن السلطة القضائية. وفيما يخص عدم تنفيذ الأحكام الإدارية فإننا نسجل أهمية التعديل الذي تقدمت به الفرق والمجموعات بالمجلس والذي أفضى إلى حذف أحكام المادة الثامنة مكرر في مشروع القانون المالي كما عدلت في مجلس النواب، والتي تمنح الإدارة حق التملص من تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة ضدها.

السيد الرئيس

السيدات والسادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارين

فيما يخص قطاع الثقافة والاتصال ننوه بالاستراتيجية الطموحة التي أطلقتها وزارة الثقافة والاتصال مؤخرا والتي تستهدف تعميم دور الثقافة في العالم القروي المهتمش وندعو الحكومة إلى التعجيل بإصدار القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وبالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، لكن وفق منهجية تشاركية تأخذ فيها الحكومة بعين الاعتبار تصورات مختلف الفاعلين في مجال الدفاع عن الأمازيغية.

السيد الرئيس

يعتبر إصلاح منظومة العدالة من أهم الإصلاحات الكبرى التي تباشرها بلادنا، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية والجوهرية لبناء دولة الحق والقانون، ومطلبا ملحا للقوى الحية داخل المجتمع بمختلف مشاربيها، بالإضافة إلى كونه أحد المحاور الأساسية التي حظيت بعناية كبيرة في مجموعة من الخطب الملكية السامية.

السيد الرئيس

وقد شكل تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وضامن استقلال السلطة القضائية، باستقبال وتعيين أعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية وأعضاء المحكمة

السيد الرئيس

إن الجهود المبذولة لمعالجة المنظومة الصحية المختلفة لا يمكن أن ينكرها إلا جاحد، فالترسانة القانونية الصحية تعززت بمجموعة